

التمويل الإسلامي كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية – أ/ مها العطفي -مصر-



التمويل الإسلامي كأداة لتحقيق

التنمية المستدامة في الدول العربية.

بتاريخ 2025\8\8

باحثة إقتصادية أ/ مها العطفي

تشهد الدول العربية تحديات اقتصادية متزايدة في ظل تنامي معدلات البطالة، وعجز الميزانيات، وتباطؤ النمو، وتفاقم الفقر. وفي المقابل، يبرز التمويل الإسلامي كمنظومة مالية مستقلة تستند إلى أحكام الشريعة الإسلامية، وتقدم حلاً تمويلية عادلة ومرنة، مما يجعله أداة واعدة لتحقيق التنمية المستدامة.

فالتمويل الإسلامي، بمبادئه الأخلاقية ومعاملاته الخالية من الربا والمضاربة، يمكن أن يلعب دوراً فاعلاً في معالجة أوجه الخلل الهيكلي في الاقتصادات العربية، إذا ما تم توظيفه بالشكل الأمثل.

أولاً: مفهوم التمويل الإسلامي، أساليبه وأدواته.

التمويل الإسلامي هو تقديم ثروة عينية أو نقدية، بقصد الإسترباح من مالها الي شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية.

وبلاحظ ان صيغ التمويل الإسلامي تختلف عن بعضها اختلافات تتعلق بدرجة السلطة التي يتمتع بها الطرف المتصرف بالمال والحقوق والإلتزامات المترتبة عليه. وبشكل أدق فإن صيغ بعض التمويل المباح تضمن القاء عبئ اتخاذ القرار الإستثماري علي الطرف العامل وحده وحصر دور المالك بأن مل يضعه من نقود(في المضاربة) أو أرض(في المزارعة) أو الأشجار(في المساقاه) تحت تصرف الطرف الاخر دون ان يكون له الحق بالتدخل في قرارات الإدارة والإستثمار(1).

أساليب التمويل الإسلامي:

إن ما يميز البنوك الإسلامية في مجال الأعمال المصرفية تحديدا هو استبدال علاقة القرض بعلاقة المشاركة وعلاقة الفائدة بعلاقة الربح، وهذه العلاقة هي التي تحدث التغيير الجذري في الأدوات والاهتمامات.

فالمبدأ الذي يقوم عليه النظام المصرفي الإسلامي، هو مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر بين البنوك والمودعين طبقا لقواعد معينة محددة مسبقا. وعلى وجه التحديد لن يحصل المودع على ضمان بعائد محدد مسبقا على القيمة الإسلامية لوديعة في البنك، ولكنه سوف يعامل كما لو كان من حملة أسهم البنك وبالتالي يحق له نصيب في الأرباح التي يحققها هذا البنك.

ويسمى هذا النظام أيضا **بنظام حصص الملكية**، وهذا النظام يركز على معدلات الأرباح الحقيقية اللاحقة ويشتمل على مزيج متنوع من الصيغ والأساليب توفر أفضل الاختيارات لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة(2).

أبرز أدوات التمويل الإسلامي:

المرابحة: بيع بربح معلوم، تُستخدم في تمويل السلع والمعدات.

المشاركة: تمويل مشترك بين المصرف والعميل، مع اقتسام الربح والخسارة

المضاربة: تمويل برأس مال من طرف وعمل من طرف آخر.

الإجارة: تمويل عبر تأجير أصول.

الصكوك الإسلامية: أداة استثمارية تمثل حصصًا مشاعة في أصول حقيقية.

الوقف والزكاة والصدقات: أدوات تمويل اجتماعي(3).

ثانيًا: كيف يسهم التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة؟

تعريف التنمية المستدامة:

استخدم علماء اقتصاد التنمية تعبير الاستدامة (Sustainability) لإيضاح التوازن المطلوب بين النمو الاقتصادي والمحافظة على البيئة، ومن هنا تعددت تعريفات التنمية المستدامة، ونذكر منها التعريفات التالية:

- **تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة** ” 1987: تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة
- **تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية** -ريو دي جانيرو: 1992 ” إدارة الموارد الاقتصادية بطريقة تحافظ على الموارد والبيئة أو تحسينها لكي تمكن الأجيال المقبلة من أن تعيش حياة كريمة أفضل .“

أبعاد التنمية المستدامة:

تعالج التنمية المستدامة ثلاثة أبعاد رئيسية متداخلة ومتكاملة هي:

- التنمية الاقتصادية وتحقيق أكبر قدر من العدالة في توزيع الثروة.
- التنمية الاجتماعية وتحقيق المساواة والتماusk والحراك الاجتماعي.
- المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية.

وتتقاطع مع هذه الأبعاد الثلاثة قضايا عدة لها علاقة بالتوعية والتعليم وبناء المؤسسات ومشاركة المرأة والشباب والتدريب والإعلام والمنظمات الأهلية غير الحكومية(4).

1- على المستوى الإقتصادي:

- تشجيع الاستثمار المنتج من خلال أدوات المشاركة والمضاربة.
- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر تمويل مرن وعادل.
- تحقيق الاستقرار المالي بفضّل تقليل الاعتماد على الديون الربوية.
- تحفيز الابتكار والاستثمار طويل الأجل من خلال الصكوك الإسلامية.

2. 2. على المستوى الاجتماعي:

- الزكاة والوقف تساهم في تمويل الخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية.
- توزيع الثروة بعدالة من خلال منع تركّز المال بيد فئة قليلة.
- محاربة الفقر عن طريق التمكين المالي للفئات الضعيفة.

3. 3. على المستوى البيئي:

- تشجع الصكوك الخضراء الإسلامية على تمويل مشروعات الطاقة المتجددة.
- التمويل الإسلامي بطبيعته يرفض الاستثمارات الضارة بالبيئة أو الإنسان.

ثالثاً: التطبيق على الدول العربية:

- رغم التفاوت بين الدول العربية في تبني أدوات التمويل الإسلامي، فقد بدأت بعض التجارب تُظهر نتائج إيجابية:

• جمهورية مصر العربية

توسع محدود حتى الآن، لكنه يشهد اهتمامًا متزايدًا بدعم المشروعات الصغيرة عبر التمويل الإسلامي.

إصدار صكوك سيادية لأول مرة في 2023.

• السعودية والإمارات.

تطورت فيهما مؤسسات مالية إسلامية قوية، واستخدمتا الصكوك لتمويل مشروعات وطنية، كمترو الرياض ومشروعات الطاقة.

• السودان.

اعتمدت بشكل شبه كامل على النظام المالي الإسلامي.

تجربة في تمويل الزراعة والصناعات الريفية، لكن واجهت تحديات إدارية وهيكلية.

رابعاً: التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي في الدول العربية

نقص التشريعات الموحدة

ضعف الثقافة المالية الإسلامية لدى العامة.

نقص الكوادر المتخصصة في الاقتصاد الإسلامي.

هيمنة النظام المالي التقليدي.

- ان أهم الصعوبات تتمحور في عدم توفر إطار وبيئة تشريعية واضحة كما هو الحال في كل من الإمارات وفلسطين والكويت ومصر. وكذلك عدم اكتمال الأطر التنظيمية والإدارية اللازمة في كل من تونس وفلسطين ولبنان. أما فيما يتعلق بتوفر الخبرات والكفاءات فقد تبين بأن عدم توفر الخبرات والكفاءات اللازمة يمثل أهم الصعوبات التي تواجه أسواق راس المال العربية كما هو الحال في الأردن والإمارات وسلطنة عمان وفلسطين وقطر والكويت ولبنان. وحول وجود منافسة كبيرة من مراكز مالية ودولية متطورة فقد تبين بأنها تمثل صعوبة في كل من الأردن وتونس ومصر ولبنان. أما في المغرب فإن وجود الطلب على أدوات التمويل الإسلامي من أهم الصعوبات التي تواجه قطاع التمويل الإسلامي(5).

خامساً: توصيات لتعزيز دور التمويل الإسلامي في التنمية:

حظي موضوع أدوات التمويل الإسلامي باهتمام بالغ لدى أسواق راس المال بمختلف دول العالم، حيث شهد سوق إصدارات أدوات التمويل الإسلامي زيادة ملحوظة خلال السنوات الأخيرة وأصبحت هناك مراكز دولية متخصصة

ومؤثرة تمكنت من استقطاب استثمارات ضخمة تم توظيفها بأدوات التمويل الإسلامي، وعلى الرغم من الزيادة الملحوظة بأدوات التمويل الإسلامي والإهتمام الكبير الذي أصبحت تحظى به، إلي أن مجمل التمويل الإسلامي لا يزال يشكل نسبة ضئيلة من مجمل التمويل التقليدي مما يؤكد على أهمية الإستمرار بدعم قطاع التمويل الإسلامي.

وفيما يلي بعض التوصيات المقترحة بهذا المجال:

- إنشاء صناديق زكاة مركزية لتمويل الخدمات الاجتماعية.
- توسيع استخدام الصكوك في تمويل المشروعات الكبرى والخضراء.
- تشجيع البنوك الإسلامية على الابتكار المالي.
- تفعيل الوقف الإنتاجي لتمويل التعليم والصحة.
- تعزيز التكامل بين المؤسسات المالية الإسلامية في العالم العربي.
- إدماج التمويل الإسلامي في الخطط التنموية الوطنية.

خاتمة:

في ظل ما يشهده العالم اليوم من تحديات اقتصادية واجتماعية وبيئية متشابكة، يبرز التمويل الإسلامي كأحد أهم البدائل التي تقدم حلولاً عملية مستندة إلى منظومة أخلاقية وتشريعية متكاملة. فقد أثبتت التجارب المعاصرة أن أدوات التمويل الإسلامي – من المشاركة والمضاربة، إلى الصكوك والوقف والزكاة – ليست مجرد آليات مالية، بل هي وسائل استراتيجية يمكن من خلالها إعادة صياغة المشهد التنموي في الدول العربية، بما يحقق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة.

إن جوهر التمويل الإسلامي يقوم على مبدأ **تحقيق المنفعة المشتركة ومنع الضرر**، وهو ما يجعله بطبيعته متوافقاً مع أهداف التنمية المستدامة التي تتبناها الأمم المتحدة، مع إضافة بعد إيماني وروحي يعزز من التزام الأفراد والمؤسسات تجاه هذه الأهداف. وعبر تفعيل أدواته، يمكن للدول العربية أن تخلق بيئة استثمارية منتجة، وتوفر فرص عمل للشباب، وتعيد توزيع الثروة بشكل عادل، وتدعم مشروعات البنية التحتية والطاقة النظيفة، بما ينعكس على استقرار المجتمعات وتحسين جودة الحياة.

لكن نجاح هذه المنظومة لا يتوقف على وجود المؤسسات المالية الإسلامية فحسب، بل يتطلب إرادة سياسية قوية، وتشريعات واضحة، وكوادر بشرية مؤهلة، إلى جانب نشر الوعي المجتمعي بثقافة الاقتصاد الإسلامي وفوائده. كما أن التكامل بين الدول العربية في مجالات التمويل والاستثمار الإسلامي يمكن أن يضاعف من الأثر الإيجابي لهذه الأدوات، ويخلق سوقاً إسلامية متماسكة قادرة على المنافسة عالمياً.

وفي النهاية، فإن تبني التمويل الإسلامي ليس خياراً ثانوياً، بل هو مسار استراتيجي يمكن أن يسهم في بناء اقتصاد عربي **resilient**، قادر على مواجهة الأزمات وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، تجمع بين متطلبات الحاضر وحقوق الأجيال القادمة، مستلهماً في ذلك مبادئ العدل والرحمة والتكافل التي جاء بها الإسلام. يقول الله تعالى عز وجل ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾

(سورة النحل، الآية 90)

أهم المراجع المطلع عليها:

- عمر، محمد عبد الحليم. (2018). التمويل الإسلامي والتنمية المستدامة. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- قحف، منذر. (2016). الاقتصاد الإسلامي: النظرية والتطبيق. جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب – البنك الإسلامي للتنمية.
- الدغيثر، عبد العزيز. (2015). مفهوم التنمية في الاقتصاد الإسلامي وأدوات تحقيقها. الرياض: مكتبة العبيكان.
- دوابة، محمد أشرف. (2021). الاقتصاد الإسلامي والتحديات المعاصرة. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر.
- خليفة، سامي حسن. (2020). دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية. مجلة جامعة الأزهر، كلية التجارة، قسم الاقتصاد.
- خديجة بنت طالب، الملتقي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة. جامعة سطيف، الجزائر 2008.
- Obaidullah, M. (2008). Role of Microfinance in Poverty Alleviation: Lessons from Experiences in Selected IDB Member Countries. Jeddah: Islamic Research and Training Institute (IRTI).
- Khan, T., & Bhatti, M. (2008). Islamic Banking and Finance: On its Way to Globalization. Managerial Finance, 34(10), 708–725.
- Al-Ali, A. (2016). Islamic Finance and Sustainable Development Goals. International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, 9(4), 1–15.
- Islamic Development Bank. (2020). Islamic Finance and the Sustainable Development Goals. Jeddah: IsDB.
- United Nations Development Programmed. (2018). Islamic Finance for the Sustainable Development Goals. New York: UNDP.
- Investopedia. (n.d.). Islamic Finance. Retrieved from <https://www.investopedia.com>
- Islamic Finance News. (n.d.). Global Developments in Islamic Finance. Retrieved from <https://www.islamicfinancenews.com>